

مقتل 58 شخصاً بسبب التعذيب في تموز 2015

محتويات التقرير:

أولاً: منهجية التقرير.

ثانياً: ملخص تنفيذي.

ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

شکر.

أولاً: منهجية التقرير:

منذ عام 2011 حتى الآن مازال النظام السوري لا يعترف إطلاقاً بعمليات الاعتقال، بل يتهم بحا القاعدة والمجموعات الإرهابية كتنظيم داعش، كما أنه لا يعترف بحالات التعذيب ولا الموت بسبب التعذيب، وتحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على المعلومات إما من معتقلين سابقين أو من الأهالي، ومعظم الأهالي يحصلون على المعلومات عن أقربائهم المحتجزين عبر دفع رشوة إلى المسؤولين الحكوميين.

ونحن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نُشير إلى روايات الأهالي التي تردنا، ونذكر دائماً أن السلطات السورية لا تقوم في كثير من تلك الحالات بتسليم الجثث إلى الأهالي، كما أن الأهالي في الغالب يخافون من الذهاب لاستلام جثث أقربائهم أو حتى أغراضهم الشخصية من المشافى العسكرية؛ خوفاً من اعتقالهم.

كما أن أغلب الأهالي الذين نتواصل معهم أو يتواصلون معنا يؤكدون أن أقرباءهم كانوا في صحة جيدة لحظة اعتقالهم، ولم يكن المرض أبداً هو المسبب للوفاة.

يقول فضل عبد الغني رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

«لا بد من تطبيق مبدأ «مسؤولية الحماية» بعد فشل الدولة في حماية شعبها، وفشل الجهود الدبلوماسية والسلمية كافة حتى اللحظة، ومازالت جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ترتكب يومياً في سوريا، وبشكل رئيس من قبل أجهزة الدولة نفسها».

بناء على كل ذلك تبقى الشبكة السورية لحقوق الإنسان تعاني من صعوبات حقيقية في عملية التوثيق بسبب الحظر المفروض عليها وملاحقة أعضائها، وفي ظل هذه الظروف يصعب تأكيد الوفاة بنسبة تامة، وتبقى كامل العملية خاضعة لعمليات التوثيق والتحقق المستمر، وتظل مثل هذه القضايا مفتوحة، مع أخذنا بالاعتبار شهادة الأهالي، لكن لا بد من التنويه إلى ما سبق. نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا عبر الرابط التالي.





ثانياً: ملخص تنفيذي:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لايقل عن 58 حالة وفاة بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية، في حزيران/ 2015، يتوزعون على النحو التالي:

- ألف: القوات الحكومية (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الأجنبية الشيعية): 57
 - باء: تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): 1

فيما يبدو أن حالات القتل بسبب التعذيب مستمرة منذ عام 2011 وحتى اليوم دون توقف، وهذا دليل واضح على منهجية العنف والقوة المفرطة التي تستخدم ضد المعتقلين.

محافظة درعا سجلت الإحصائية الأعلى من الضحايا بسبب التعذيب، حيث بلغ عددهم 20 شخصاً، وتتوزع حصيلة بقية الضحايا على المحافظات على الشكل التالي:

13 في حماة، 7 في ريف دمشق، 5 في حمص، 5 في دير الزور، 4 في حلب، 2 في الرقة، 1 في دمشق، 1 في اللاذقية. توزع الضحايا بسبب التعذيب على المحافظات بحسب الجهة الفاعلة على الشكل التالي:

تـوزع الضـحايا بسـبب التعـذيب حسـب الجهـة الفاعلـة خلال شـهر تمـوز 2015		
تنظيم داعش	القوات الحكومية	الجهة الفاعلة
		المحافظة
	1	دمشـق
	7	ریف دمشق
	4	حلب
	20	درعا
	5	حصص
	13	حماة
1	4	دير الزور
	2	الرقة
	1	اللاذقية

أما أبرز حالات الموت بسبب التعذيب في حزيران فهي: طالب جامعي، صلتي قربي.

ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب:

طلاب جامعيون:

حسام عبد الله الزعبي، طالب جامعي في جامعة دمشق، من أبناء بلدة كفر شمس بدرعا، يبلغ من العمر 26 عاماً، يوم الثلاثاء 24/ حزيران/2014 اعتقلته القوات الحكومية من داخل حرم جامعته، وقد كان سليماً وبصحة جيدة حينها، أبلغنا ذووه يوم السبت 25/ تموز/ 2015 أنهم تأكدوا من وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز بدمشق .

صلات قربي :

محمود مصطفى علي هي وأخاه عمر، من أبناء مدينة حماة، اعتقلتهما القوات الحكومية قبل قرابة عامين، أخبرنا ذويهما يوم الإثنين /20 أن فرع الشرطة العسكرية في دمشق أبلغهم بوفاتهما داخل أحد مراكز الاحتجاز.





أحمد تايه الخليل وابنه علي، من أبناء بلدة كفرنبودة بحماة، يبلغ أحمد من العمر 51 عاماً بينما يبلغ علي 27 عاماً، في 11/ أيار/ 2012 قامت القوات الحكومية باعتقالهما من إحدى نقاط التفتيش في ريف حماة، أبلغنا أهلهما يوم الخميس 23/ تموز/ 2015 أنهم تحققوا من وفاتهما بسبب التعذيب داخل أحد الفروع الأمنية بدمشق.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

- تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن سقوط هذا الكم الهائل من الضحايا بسبب التعذيب شهرياً، وهم يشكلون الحد الأدنى الذي تمكنا من الحصول على معلومات عنه-، يدل على نحو قاطع أنها سياسة منهجية تنبع من رأس السلطات الحاكمة، وأن جميع أركان النظام على علم تام بها، وقد مورست ضمن نطاق واسع أيضاً فهى تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.
 - مارست بعض التنظيمات الإسلامية المتشددة أفعال التعذيب، التي تشكل جرائم حرب.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- يجب فرض عقوبات على جميع القادة من مختلف الأطراف، الذين ثبت تورطهم في عمليات التعذيب، التي تخالف القانون الدولي الإنساني، وتخالف قرارات مجلس الأمن بشأن سوريا وبشكل خاص 2042 و 2139.
- يجب إلزام الحكومة السورية ومختلف الأطراف الأخرى بالتعاون الكامل مع لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، للتحقيق في عمليات التعذيب داخل مراكز الاحتجاز.
 - السماح لمنظمات حقوق الإنسان المستقلة بالوصول إلى أي مكان داخل سوريا.

شكر

خالص الشكر لكل من تعاون وساهم في إيصال المعلومات إلى الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ونخص بالذكر الناشطين المتعاونين. خالص العزاء لأهالي وأقرباء الضحايا، والتقدير الكبير لتعاونهم على الرغم من فداحة معاناتهم.

